العربية، ومعوقات القدرة الصناعية، وذلك بهدف «إثارة قضايا عامة، والكشف عن الدلائل الأولية التي تشير الى الحاجة الى استخدام منهج نقدي ثاقب في معالجة قضية التصنيع الحربي» (ص ١٥٢).

الفصل الثالث من القسم الثاني، تناول الصناعة العسكرية العربية المخضرمة، عبر التعرّض الى التجربة المصريـة، انطلاقاً من كونها الرائدة، والاولى، في عالم الصناعات العسكرية العربية؛ «إذ تبلغ طاقة الصناعة العسكرية المصرية، ما قيمته ١,٥ مليار دولار سنوياً، في حين قدّرت قيمة الانتاج الفعلي للمنتوجات العسكرية نحو ٤٠٠ مليون دولار في العام ١٩٨٧، وقيمة المنتوجات المدنية بالرقم نفسه تقريباً» (ص ١٥٣). وتعرّض الفصل، أيضاً، الى الخلفية التاريخية للصناعة العسكرية المصرية، منذ العام ١٩٥١، عندما حصلت مصر على ترخيص، لتجميع وتصنيع مقاتلة بريطانية. ومن ثمّ انتقل الباحث الى تناول قضية التصنيع العسكري العربي المشترك، في أواسـط عقـد السبعينات، عبر ما عُرف، آنذاك، بـ «الهيئة العربية للتصنيع». وتعرّض، كذلك، الى تنظيم الصنـاعـات العسكـرية المصرية، ولمنتوجاتها العسكرية من الطائرات، على اختلافها، وكذلك الأسلحة البرية بتنويعاتها، اضافة الى أنماط المدفعية، والصواريخ، والمعدّات البحرية الاخرى، وكوابح تطوّر تلك الصناعات.

أمّا الفصل الرابع من القسم الثاني، فقد تمّ تخصيصه لدراسة مطامح الصناعة العسكرية العراقية، كقوة اقليمية صاعدة، حيث اعتبر الباحث ظهور العراق، في أواخر عقد الثمانينات، ظهوراً مفاجئاً نسبياً، «فقد بدا انه ما بين عشية وضحاها تقريباً، تحوّل هذا البلد الى ثاني أهمّ بلد عربي في مجال الصناعة العسكرية» (ص ٢٣١). ولعلّ ذلك ما حدا بالباحث للتساؤل حول واقع هذه الصناعة: «هل هو واقع أم سراب؟».

في سياق البحث عن الاجابة، أورد الكاتب أهداف التصنيع العسكري العراقي، وفقاً لما لخّصه مسؤول عراقي، في الاعتبارات الاقتصادية التالية: تغذية القطاع المدني بنتائج البحث والتطوير في المجال العسكري؛ استيعاب واستغلال فائض العمالة؛ تنشيط الصناعات المتصلة بقطاع الدفاع مثل انتاج الصلب والكيميائيات؛ تحسـين وضع ميزان المدفوعات وتوفير النقد الاجنبي؛ زيادة اسهام القيمة المضافة المحلية، وبالتالي تحسين الناتج المحلي الاجمالي؛ خفض تكلفة الوحدة من خلال توسيع نطاق الانتاج؛ تحقيق ايرادات مالية كبيرة من خلال تصدير المنتوجات العسكرية، لارتفاع هامش الربح في بيع هذه المنتوجات في الاسواق العالمية؛ اكتساب الخبرة والمهارات الفنية؛ الاستغلال الأفضل للموارد الوطنية ـ البشرية والمالية والطبيعية ـ وبالتالي الحدّ من الاعتماد على العالم الخارجي، والحدّ من الانكشاف الى التقلّبات العالمية (ص ٢٣٣). كما تناول الفصل، وضع الصناعة العسكرية في العراق حتى العام ١٩٩٠، وتنظيمها، ومجالات انتاجها وأنشطتها، التقليدية والمتطورة، كالآلكترونية والكيميـائيـة والنـوويـة وآفاقها المستقبلية. وتعرّض الفصل الخامس من الباب الثاني، للصناعة العسكرية السعودية من حيث كونها الصناعة العسكرية الثالثة في العالم العربي. وخلص الباحث، بعد تعرّضه لمجالات الصنـاعة العسكرية السعودية ومقوّماتها وآفاقها الى، ان السعودية «تظل مرشّحة لأن تشهد تطوّراً هامّاً في التصنيع العسكري على مدى العقد القادم. ويرجع ذلك، في جزء منه، الى كون هذا البلد قوة فاعلة على المستوى الاقليمي، علاوة على انه يمتلك حدّاً أدنى، على الاقل، من المقوّمات السكانية، والاقتصادية، التي تؤهله لأن يصبح منتجاً قابلاً للاستمرار والنمو» (ص ٢٨٣). وتناول الفصل الأخير من الباب الثاني، باقتضاب، الصناعة العسكرية في سوريا والجزائر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في القسم الثالث، تناول الباحث تقييم التصنيع العسكري العربي، فنياً وعملياتياً، من حيث طرائق الانتاج، ومستويات التصميم والتقانة، انتقالاً الى الأبعاد والمحدّدات العملياتية. فتعرّض الفصل الاول من الباب، الى دراسـة آثار الواقع الاقتصادي على واقع العمالة والقوى العاملة، وتحفيز الصناعات المدنية المرتبطة بمجال الدفـاع، وانعكاسات جهود البحث والتطوير العسكرية على القطاع المدني، وتوفير النقد الاجنبي عبر خفض الواردات؛ الامر الذي من شأنه تخفيف عبء الدفاع عن موازنة الدولة، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي. الّا ان الباحث خلص، في نهاية الفصل، الى القول: «بأنه لم يعد السؤال هو هل يمكن تبرير التصنيع العسكري بحجة ان بامكـانـه تحفيـز النمـو في القـطاع المـدني؟ بل بات السؤال الحقيقي هو: الى أي مدى تقدر الصناعة